الدعاية الصهيونية
ومسار القضية الفلسطينية دولياً

Zionist propaganda and the international course of the Palestinian issue

أ.د. محمد حسين علوان
كلية الآداب / جامعة القادسية
drmohmmedalsadi@gmail.com
الواتساب 07728813528

Abstract :

In respect to first scene (aiming the Arab National), the Zionism propaganda strategy has done to distortion Arab Nationality, confront Arab Nationality, attempt to get from Islam, distortion the Al-Aqsa's revolution picture and Judaization Al-Quads, by these the expecting future would witness lasting the Zionist entity in its terrorism expansion policy on the sight and hearing the World General Opinion, as well as it is to lead to impose Arab division, it has not appear prevention force to resist the Israel's aims, and hindering to establish Palestine State its capital Al-Quads. Palestinian issue is one of the most important issues that occupied modern and contemporary history. Academics tried to explain and analyze it in order to find effective solutions for it in the service of the Arab citizen and Arab originality in Palestine. It was an important axis in the issues of the Middle East and modern Arab history.

الملخص

استخدمت الدعاية الصهيونية شتى الأدوات والأساليب لإعلان الحرب ضد العرب، سيما وان تلك الحرب ذات استراتيجية شاملة فهي لم تنحصر في ميدان المعركة بل تتعداه إلى مستويات ابعد مدى على الصعيد السياسي والثقافي والاقتصادي، وبهذا أصبحت الدعاية الصهيونية جزءً لا يتجزأ من الاستراتيجية الصهيونية، بل أصبحت هذه الاستراتيجية تحتمي تحت مظلة الدعاية للتعبير عن خططها ورؤيتها مما يجعلها أكثر تأثيراً في الرأي العام واتجاهاته، ومع وجود جهاز دعائي ضخم متطور ومتكامل له استراتيجية واضحة وشاملة تصبح الدعاية الصهيونية بمثابة النجمة الفعلية الاستراتيجية الصهيونية، وأداة من أدواتها لتقرير نجاح هذه الاستراتيجية.

ويرتبط الصراع العربي – الصهيوني بالوجود او بالحق الذي يمس الكرامة، ومما يجعل الصراع بين الطرفين قائماً لأنه نشأ بين طرف مستقرٍ على ارضه منذ مئات السنين وبين عدو طارئ استقر في جسد المنطقة، مغتصباً للأراضي بالقوة ومتسبب بطرد شعب من وطنه وحرمانه من إقامة دولته وممارسة سيادته في وطنه بسلامٍ وأمان واستقرار، فقوة العدوان التي مسكت الأرض بالإرهاب لا يمكن ان تزيلها الا قوة تمتلك الوعي التام بأن الصراع ليس صراع حدود انما صراع وجود.

مقدمة

ظهرت الحركة الصهيونية كرد فعل لعديد من العوامل، منها العزلة التي كان يعيشها اليهود وعدم اندماجهم في المجتمعات الأوربية بالإضافة إلى سيطرتهم على تلك المجتمعات واحتكارهم للسلع والخدمات وتعاطيهم الربا بفوائد كبيرة، مما أدى إلى ظهور النزعة المعادية لليهود، واستناداً إلى هذا الوضع ظهر العديد من المفكرين اليهود، الذين يعملون في حقل الصحافة والتأليف، فكان ذلك في بداية القرن التاسع عشر يدعون إلى حل المسألة اليهودية على غرار النزعة القديمة التي ظهرت في أوربا وذلك عن طريق دعوة اليهود إلى الهجرة من أوربا إلى فلسطين وتجميعهم فيها وإقامة المستوطنات تمهيداً لقيام (الدولة اليهودية) التي تأوي جميع يهود العالم، وعليه فان اتجاهات هؤلاء المتكبرين تمثل الأساس النظري لظهور الحركة الصهيونية كتنظيم سياسي في نهاية القرن التاسع عشر, وكانت قضية فلسطين وستبقى قضية العرب المصيرية، إذ كانت فلسطين قبل الحرب العالمية الأولى جزء من الدولة العثمانية، فلما انهارت هذه الدولة وقعت فلسطين تحت الانتداب البريطاني، التي بدورها قدمت فلسطين إلى الصهاينة.

لم تحظ قضية كما حظيت القضية الفلسطينية من اهتمام ومتابعة لإحداثها وتطورات قضيتها، فمنذ ظهور الحركة الصهيونية ومحاولاتها لإنشاء دولة لها في فلسطين إلى يومنا هذا، والعراق كان من أسبق الدول في هذا المضمار إذ أهتم بالقضية الفلسطينية باعتبارها القضية المركزية بالنسبة له سواء على المستوى الحكومي المتمثل بالملك والبرلمان ومجلس الأعيان و العراقي، وكذلك المستوى الشعبي والصحفي وكذلك التيارات السياسية التي ظهرت في مطلع الثلاثينات، إذ أبدى كل طرف من تلك الأطراف موقفه الداعم والمساند لحقوق الشعب الفلسطيني، وعلى هذا الأساس تأسست جمعية الدفاع عن فلسطين , ولم تشهد فلسطين أحداثاً خطيرة وقوية بين عام١٩٢٣-١٩٢٨، وكانت تلك الفترة من الركود، نتيجة عوامل أهمها التسوية النهائية لأمر الانتداب في عصبة الأمم، وعدم إحراز الوطن القومي اليهودي في فلسطين نجاحا كبيرا، فضلا عن أن بعض الزعماء الفلسطينيين رأى بأن قضية العرب تتقدم دون الحاجة للثورة, وكانت الحركة الصهيونية العالمية أكثر تحركاً وتنظيماً من العرب ولها رجال ذوى نفوذ في الدول الكبرى الأربعة: بريطانيا، فرنسا، إيطاليا، والولايات المتحدة الأمريكية، وهي الأقطار المنتصرة في الحرب، ولم تكن الحركة الصهيونية تبغى أن يظل وعد بلفور اتفاقاً خاصاً بينها وبين بريطانيا , ولكن أن يصبح

هذا الوعد عنصر فّعالاً في كل السياسات التي تخطط للشرق الأوسط.

وتعد القضية الفلسطينية مادة تاريخية دسمة لمعظم المؤرخين والاكاديميين الذين حاولوا دراستها وتحليل تطوراتها التي لم تشهد الاستقرار ابداً بسبب تأثرها بالمتغيرات الدولية المستمرة والتي امتدت لتشمل التاريخ الحديث والمعاصر بنحو عام, وشغل الصراع الفلسطيني – الصهيوني مساحة واسعة من العلاقات الدولية بشكل عام والعربية بشكل خاص، ذلك الصراع الذي ارتبط بأحقية الشعب الفلسطيني بأرضه وبإرثه ووجوده في ارض فلسطين كجزء لا يتجزأ من امتنا العربية, وتمتد اثار هذه القضية العميقة في الواقع العربي الى حاضرنا بل ومستقبلنا ايضاً، لكن المتغيرات الدولية اوجدت مرتكزات رئيسة جديدة لهذه القضية, وكان الصراع العربي – الصهيوني ولا يزال صراعاً يرتبط بالوجود او بالحق الذي يمس الكرامة، ومما يجعل الصراع بين الطرفين قائماً لأنه نشأ بين طرف مستقرٍ على ارضه منذ مئات السنين وبين عدو طارئ استقر في جسد المنطقة، مغتصباً للأراضي بالقوة ومتسبب بطرد شعب من وطنه وحرمانه من إقامة دولته وممارسة سيادته في وطنه بسلامٍ وأمان واستقرار، فقوة العدوان التي مسكت الأرض بالإرهاب لا يمكن ان تزيلها الا قوة تمتلك الوعي التام بأن الصراع ليس صراع حدود انما صراع وجود, وشكلت الاتفاقيات المنقذ الوحيد للحلول السلمية للمشاكل الدولية عموماً ولحل مسألة الصراع الدائر بين الطرفين الفلسطيني والصهيوني خصوصاً، وكانت منها اتفاقية أوسلو الثانية، اذ عمل الكيان الصهيوني في ضوء الاتفاقية على انهاء صراعه مع العرب والفلسطينيين، وفرض الاستسلام عليهم وانهاء مراحل زرع المشروع الصهيوني في وطنهم، بإقامة سلطة فلسطينية خاضعة لهم بالكامل تضفي على ممارسته الشرعية والهيمنة واظهار صورة حسنة عن الكيان الغاصب.

الاطار النظري للبحث :

تنفيذ المشروع الاستيطاني الإسرائيلي للوطن العربي تشكل الأرض في الاستراتيجية الدعائية الصهيونية، ركن أساسي لتحقيق الوجود المادي (الدولة) في المشروع الصهيوني وهذا لا يكتمل بدون الاستيطان والعمل على جذب أكبر قدر ممكن من المهاجرين اليهود، فالمشروع الصهيوني الاستيطاني ارتبط ارتباط وثيق بالهجرة اليهودية إلى فلسطين، إذ لا يمكن استيعاب الأعداد المهاجرة دون حيازة أراضي جديدة مما يحقق للكيان الصهيوني هدفين في آن واحد، وهما[1] :

(١) محمد وجدي الدباغ، الايدلوجية الصهيونية وإسرائيل، ط ٢، بغداد: مطبعة أسعد، ١٩٨٩م، ص٢٦٢.

أ- زيادة عددية لمعادلة الكثافة والديموغرافية العربية.

ب- السيطرة على المزيد من الأراضي العربية.

وقامت الدعاية الصهيونية بدور كبير لجمع اليهود، ودفعهم إلى الهجرة نحو فلسطين متخذة من أساطيرها التوراتية والمتمثلة بـ (أرض الميعاد) و (الشعب المختار) أسلوباً لإقناع اليهود بالتمسك بأرض فلسطين واعتبارها (الوطن القومي) الذي يجمع شملهم ويحقق تطلعاتهم.

ومنذ أن توالى انعقاد المؤتمرات الصهيونية أصبحت الصهيونية تمثل التنظيم والتخطيط الذي يهدف إلى حمل اليهود في جميع أنحاء العالم للهجرة إلى فلسطين وكانت هذه المؤتمرات تشترك في سمة بارزة في مجال دعايتها وهي (التأكيد على حق اليهود في إقامة دولة لهم في فلسطين وتشجيع الهجرة اليهودية إليها)، فالمؤتمرات الصهيونية قد وضعت الأسس العلمية لرسم هذا المشهد، لاسيما بعد إنشاء المنظمة الصهيونية العالمية في المؤتمر الأول عام ١٨٩٧ وأقر قانون المنظمة مع انعقاد المؤتمر الصهيوني الثاني عام ١٨٩٨، حيث أخذت هذه المنظمة على عاتقها كل الشؤون المتعلقة باستيطان فلسطين وبدأ تأسيس الصندوق القومي

اليهودي الذي أسهم بشكل كبير في زيادة عدد المستوطنات اليهودية في فلسطين بحيث ارتفع عددها في بداية الحرب العالمية الأولى، إلى (٤٧) مستوطنة يهودية بعد ان كانت حتى عام ١٨٩٨ لا تتجاوز (٢٢) مستوطنة بلغ مجموع مساحتها حوالي (٢٠٠) ألف دونم وسكانها نحو (٤٩٠٠) نسمة ولم يتحد إجمالي اليهود في فلسطين، آنذاك، أكثر من (٢٥) ألف نسمة[١].

ومن أخطر الأساليب التي استخدمتها الحركة الصهيونية لاستخدام أكبر عدد ممكن من المهاجرين إلى فلسطين هو أسلوب (إطلاق شائعات الخوف)، ذلك أن الشائعة تعد كونها(عملية نقل خبر مرتبطة بواقعه أو رأي أو صفحة مختلفة من خلال الكلمة المسموعة الشفهية تعبيراً عن حالة معينة من حالات القلق أو الكبت الجماعية) فقامت الصهيونية خلال العقد الأول من أربعينات القرن العشرين بترويج إشاعة بين الطائفة اليهودية في بغداد، مفادها اختفاء العديد من أطفال اليهود وأن طفلاً من هؤلاء قد عثر عليه وهو جثة هامدة. فلقد كان لهذه الإشاعة تأثير كبير في صفوف الطائفة اليهودية في العراق[٢].

---

(١) رجاء غارودي، الأساطير المؤسسة للسياحة الإسرائيلية، تر: دار الغد العربي، القاهرة، ١٩٩٦، ص ٣٧.

(٢) د. حامد ربيع، مقدمة في العلوم السلوكية، ط٢، دمشق: دار الجليل للطباعة والنشر والخدمات الإعلامية، ١٩٨١، ص١٩٧.

ويعتبر الحاخامات من أدوات الإقناع المباشر التي تعتمد عليها الصهيونية في دعايتها الموجهة نحو يهود العالم بهدف إقناعهم وربطهم بأرض فلسطين، حيث تعتمد هذه الأداة الدعائية الأسلوب الديني في عرض أفكارها، فهذا الأسلوب لا تستغنِ عنه الدعاية الصهيونية للوصول إلى غاياتها، لاسيما وأن هذا الأسلوب يوظف الأفكار الدينية التي تكون راسخة في الوجدان الشعبي، فمن السهل تحريك المستقبل (اليهود) عن طريقها، وعليه تحاول الدعاية الصهيونية العزف على هذا الوتر من خلال بعض التعاليم الدينية التي يستخدمها الحاخامات ومنها : من سار أربعة أمتار في فلسطين خصه الله بمكان دائم في الجنة ومن كتب له أن يعيش في أرض فلسطين فان الله يغفر له كل ذنوبه(١).

واستغلت الدعاية الصهيونية مسألة (الاضطهاد النازي) لليهود، حيث عملت على تهويل العداء للسامية وضخمت من الآثار الخطيرة جراء ذلك مرتكزة على أسطورة حرق اليهود في أفران الغاز النازية، وذلك لكي يتسنى لها زرع اليأس والخوف في نفوس اليهود العالمي من خلال الإيحاء لهم أن حياتهم في خطر لدفعهم إلى الالتصاق بأهداف الحركة الصهيونية وفي مقدمتها الهجرة إلى فلسطين على أساس – كما تدعي – بأنها تمثل الأرض التي تؤويهم وتوفر لهم الحياة (المستقرة) و (الآمنة).

ومن أجل إنجاح سياسة الهجرة اليهودية التي مارستها الدعاية الصهيونية لتنفيذ مشروعها الاستيطاني، عملت على توظيف عدة أمور لها، كما سلف ذكره، وتم أيضاً تسخير المنظمة الصهيونية العالمية والدعاية الصهيونية, التي لعبت دور كبير لإقناع اليهود بالهجرة إلى فلسطين، إذ مارست الدوائر التابعة لها وفي مقدمتها دائرة الهجرة دوراً دعائياً مهماً من خلال الترويج لفكرة (الوطن القومي)، واستخدمت أسلوب الإغراء من خلال تقديمها المعونات المالية للمهاجرين والعمل على توفير حياة معيشية جيدة وذلك لتشجيعهم على الرحيل إلى فلسطين(٢).

وتمكنت الدعاية الصهيونية من جذب العديد من المهاجرين اليهود إلى فلسطين، حيث وصل عددهم عام ١٩٤٨، قبل ولادة « إسرائيل «، إلى (٦٥٠) ألف يهودي، مما أدى إلى قيام الأمم المتحدة بإصدار قرارها بتقسيم فلسطين وعينت حدود (الدولة اليهودية) في ذلك التقسيم، وهذا القرار جاء أساساً بالاستناد إلى واقع الانتشار الاستيطاني والطاقة المحتملة الاستيطانية في ذلك

(١) سعد سلمان المشهداني، الدعاية الصهيونية في العراق، بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة، ٢٠٠١، ص١٧٥.

(٢) جاسم يونس الحريري، سياسة الكيان الصهيوني تجاه مجلس التعاون الخليجي بعد انتهاء الحرب الباردة، اطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠٠٢، ص ١٣.

الحين, وهذا ما يمثل بحد ذاته مكسباً استراتيجياً للصهيونية من خلال سياسة الهجرة والاستيطان، ولأن قرار التقسيم يعني أن المجتمع الدولي بدأ يهتم ويعترف بالمشروع الصهيوني الاستيطاني مما يعطيه (الشرعية) في استيطان جزء من فلسطين وهذا يمثل مدخلاً لاستيطان كل أرض فلسطين مستقبلاً وعلى حساب الوجود العربي, واستكمالاً لتنفيذ استراتيجية المشروع الاستيطاني الصهيوني لاسيما خلال الفترة الممتدة (١٩٤٨ – ١٩٦٧)، نشط الجيش الصهيوني باعتباره أداة فاعلة في العمل الدعائي الصهيوني لتهجير أكبر عدد ممكن من العرب والعمل على اقتلاعهم نهائياً من أرضهم، وذلك طبقاً للهدف الأساسي للمخطط الاستيطاني المستند على أكذوبة، وهو الحصول على (أرض بلا شعب). وأن بلوغ الهدف الأساسي الذي حددته الحركة الصهيونية، لا يتم إلاّ عن طريق الهجرة والاستيطان، وهذه الحقيقة أكدها رئيس الوزراء « الإسرائيلي « السابق دافيد بن غوريون قائلاً : إن الهجرة والاستيطان يؤلفان لوحي العهد بالنسبة لحركتنا، وهما محفوران بأحرف من نار ودم على راية حركتنا(١).

وأصبح الجيش الصهيوني أداة دعائية لممارسة أسلوب الترهيب أي الإكراه القسري بحق العرب لدفعهم نحو هجرة بلادهم وترك أراضيهم, وأن العصابات الصهيونية التي كانت موجودة قبل حرب ١٩٤٨ كمنظمة (الهاجاناة) و (الارغون) وغيرها شكلت نواة الجيش الصهيوني، إذ لعبت هذه المنظمات الإرهابية دوراً دعائياً بارزاً من خلال زرع الخوف في صفوف الفلسطينيين لما ارتكبته من مجازر بحقهم خصوصاً مجزرة (دير ياسين) التي راح ضحيتها (٢٥٠) من النساء والأطفال والشيوخ، وتم إلقائهم في بئر عميقة، وقامت منظمة (الارغون) بتكديس الأسرى في سيارات وطافت بهم في شوارع القدس في تظاهرة إرهابية لنشر جو الرعب والهلع في نفوس المواطنين لإجبارهم على ترك أراضيهم عن طريق الترهيب، وقد علق مناحيم بيغن رئيس منظمة (الارغون) على العملية قائلاً : لقد بدأ العرب يهربون من كل ناحية وهم مفزوعون. إن ما وقع في دير ياسين وما روي عن فظاعة ما وقع مهد السبيل لانتصاراتنا العسكرية(٢).

ويسعى الجيش الصهيوني بانتهاجه أسلوب الترهيب إنما لتحقيق هدفين في آن واحد الأول : هو تهجير أكبر عدد ممكن من العرب وهذا يعني إفراغ الأرض العربي من سكانها، أما الهدف

(١) قاسم محمد الشريف، اللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة، دمشق: مجلة معلومات دولية، ع ٥٤، أيلول, ١٩٩٧، ص ١٦٤.

(٢) نظيرة محمود خطاب، إسرائيل وسياسة التراتسفير، نشرة : دراسات « إسرائيلية «، مركز دراسات فلسطينية، القسم العبري، جامعة بغداد، ع ١، أيار – حزيران ٢٠٠٢، ص٧.

الثاني : هو الاستحواذ على تلك الأراضي وتحويلها إلى مستوطنات الصهيونية.

وهذان الهدفان المترابطان تجسدا فيما تمخضت عنه نكبة عام ١٩٤٨ وبفضل ما مارسه الجيش الصهيوني من أساليب إرهابية وقمعية أدت إلى تهجير مئات الآلاف من العرب إذ وصل عددهم إلى (٧٥٠) ألف شخص تركوا أراضيهم ومنازلهم, وهذا ما ساعد الجيش الصهيوني على احتلال تلك الأراضي والمتمثلة بـ (١٣) مدينة و (٧٥٠) قرية عربية من أصل (٢٦) مدينة و(٦٨٢) قرية عربية كانت قائمة في فلسطين قبل النكبة (٢١)، وفي عام ١٩٦٧، امتد الإرهاب الصهيوني إلى سيناء المصرية والجولان السورية إضافة إلى الضفة الغربية وقطاع غزة، الأمر الذي تسبب في تهجير أكثر من مليون عربي، حيث اتسمت هذه المرحلة بسيطرة فكرة الاستيطان وإقامة (إسرائيل الكبرى) التي جرى إحياؤها دعائياً وبشدة على الصعيد السياسي والعسكري، فقد تكشفت حقائق بعد ذلك على جانب كبير من الخطورة، منها[٢] :

أ- نقل الجيش الصهيوني عشرات الآلاف من الفلسطينيين من غزة إلى مخيمات في وادي نهر الأردن تحت تهديد السلاح.

ب-كانت تشمل الخطة عرب ١٩٤٨، على الرحيل بأسلوب الترهيب أي الإكراه والقسر.

وتمكنت إسرائيل لاسيما بعد حرب ١٩٦٧ من احتلال المزيد من الأراضي العربية، وهنا بدأت مرحلة جديدة من الاستيطان الصهيوني، إذ أعلنت « إسرائيل « تمسكها بالمناطق المحتلة وإصرارها على بناء المستوطنات، حيث اتخذت الدعاية الصهيونية لتحقيق ذلك عدة أساليب نذكر منها[٣]:

- أسلوب التبرير: الذي انطلق من اعتبارات أمنية وأبدته النخب السياسية , والذي تعذر بعد حرب عام ١٩٦٧ , حيث عملت الدعاية الصهيونية على إيجاد ترابط بين عملية الاستيطان ونظرية (الأمن القومي الإسرائيلي)، فأصبحت تهتم بضرورة توفير حقائق جغرافية تضمن الأمن «الإسرائيلي»، وضرورة بناء (الحدود الآمنة)، المستندة إلى نظام من المستوطنات الحدودية، التي تمثل وفق الادعاء الصهيوني الحزام الأمني - خط دفاعي - للكيان الصهيوني.

---

(١) أسامة الغزالي حرب، مستقبل الصراع العربي –الإسرائيلي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧, ص٧٥.

(٢) أحمد صدقي الدجاني، مستقبل الصراع العربي – الصهيوني وصور التسوية والعوامل الحاكمة لهذه التسوية، مجلة المستقبل العربي، ع ٩١، كانون الثاني ١٩٨٦، ص ١١٧.

(٣) نظام محمود بركات، الاستيطان الإسرائيلي في فلسطين – بين النظرية والتطبيق، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٨، ص١٣٢-١٣٥.

الأمر الذي يشير الى أن الصهيونية تبرر تمسكها بالأرض العربية تحت ذريعة أنها تشكل أهم دعائم (أمن الدولة اليهودية)، إذ أشار (موشي كرمل) الوزير والعضو السابق في الكنيست لأهمية المستوطنات في الدفاع عن « إسرائيل « قائلاً : إن الاستيطان يشغل دوراً مهماً في مواقعنا الأمنية، وهو محاولة جريئة لتحديد حدود المستقبل لدولة إسرائيل استناداً لمتطلبات أمنها في المستقبل.

وتبرر إسرائيل تمسكها بالضفة الغربية والجولان على اعتبار أنهما يوفران (عمقاً استراتيجياً) يكفل لها التصدي لأي هجوم عربي، فكلما اتسع ذلك العمق سيضطر العرب لاجتيازه، ازدادت قدرات الجيش الصهيوني على إيقاف العرب. وعليه وبموجب التبريرات الصهيونية، فان الضفة الغربية تمثل منطقة حيوية لضمان أمن الكيان الصهيوني، وان الانسحاب منها سيزيد انكشاف « إسرائيل « أمام (التهديد) العسكري العربي، وكذلك الحال بالنسبة للجولان، التي يقول عنها نتنياهو رئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق : انهم سيطالبون بالجولان لكننا نرى الجولان في شكل مختلف، انها منطقة حيوية للدفاع عن إسرائيل وحاجتها المائية(١).

- الأسلوب الديني : يستند إلى الأسس العقائدية والدينية، حيث الإيمان بالشرعية الإلهية والأساس الديني للاستيطان « الإسرائيلي «، وهو ما عبر عنه مناحيم بيغن والأحزاب الدينية المتطرفة الأخرى التي تطالب بالاحتفاظ (بأجزاء الوطن المحددة لإسكان الشعب اليهودية).

وفي نفس الاتجاه، تذهب الدعاية الصهيونية من خلال الحاخامات الذين يمثلون أداة دعائية فاعلة في هذا الأسلوب، إذ يوحي كبير الحاخاميين الصهاينة في « إسرائيل « شلوحو جدرين بالآتي : إن القوانين الدينية تعتبر الاحتفاظ بالمناطق المحتلة - ويقصد الأراضي المحتلة بعد ١٩٦٧ - هو ذا أولوية على الاحتفاظ بالأرواح(٢).

- أسلوب التقليل من أهمية الشيء : ويخدم هذا الأسلوب أهداف المخطط الدعائي للتأثير في المعنويات وتحويل اتجاهات الرأي العام، إذ استخدمت الدعاية الصهيونية هذا الأسلوب في مسألة الاستيطان من خلال جميع معاهدات (السلام) مع العرب، وفي فترات مختلفة.

فقد دأبت على التقليل من جدوى الاستيطان الذي مارسه الكيان الصهيوني تجاه العرب لاسيما بعد حرب ١٩٦٧، فعلى سبيل المثال، في عام ١٩٩٣ تمّ عقد اتفاقية ثنائية بين إسرائيل وفلسطين عرفت باتفاقية أوسلو، وبالرغم من أن الانتفاضة تناولت في بنود مطولة مسائل إعادة

(١) ناجي محمد الدوري، التهديدات الأمنية والمستقبلية من منظور إسرائيلي، نشرة : فلسطين، مركز الدراسات الفلسطينية، جامعة بغداد، ع ٣، آذار، ٢٠٠٢, ص١٣٥.

(٢) ليفارو كاخ، إرهاب إسرائيل المقدس، تر : مصطفى درويش، عمان: منشورات دار الكرمل، ١٩٨٧، ص ١٨.

الانتشار للقوات الصهيونية، وقضايا الأمن والاقتصاد والمياه واللاجئين، إلاّ أن مسألة الاستيطان تمّ التقليل من أهميتها، فالاتفاق لم يتضمن نص صريح على وقف الاستيطان، مما أدى إلى تأجيلها إلى مفاوضات الوضع النهائي, وقامت إسرائيل بعد اتفاقية أوسلو بعمليات استيطانية واسعة الانتشار وصلت إلى (١٠٨١) دونماً في الشهر الواحد.

وتمكنت إسرائيل من تحقيق هدفين[١]:

أ- إبقاء المستوطنين والمستوطنات في الضفة الغربية وقطاع غزة.

ب- استمرار وجودها العسكري حول المستوطنات وعلى الطرق الرئيسة وفي المراكز الاستراتيجية.

وتحقيقاً لنفس الاتجاه قللت الدعاية الصهيونية أهمية ما جاء في أحد بنود اتفاقية (داي ريفر) والذي ينص على إيقاف الاستيطان فوراً، وتجاهلت أبعاده وتأثيراته سواء على الوجود الفلسطيني أو على عملية السلام، حيث شهدت الفترة اللاحقة على الاتفاقية قيام الجيش الصهيوني وبفضل ما يمارسه من أساليب الترهيب إخلاء العديد من الأراضي الفلسطينية وتهجير سكانها، إذ تم بناء ٢٧ وحدة سكنية في تلك الأرضي.

-أسلوب التضليل : تستخدم الدعاية الصهيونية هذا الأسلوب التمويه والتلاعب بالألفاظ بالشكل الذي يخدم استراتيجيتها الاستيطانية، إذ استخدمت صحيفة ها آرتس الإسرائيلية هذا الأسلوب عندما أشارت إلى أحد بنود الاتفاقية الثنائية بين إسرائيل والأردن التي عقدت عام ١٩٩٤ تحت اسم وادي عربة، إذ جاء في أحد بنودها إن الحدود بينهما تمد فوق نهر الأردن والبحر الميت. وبدأت الصحيفة تروج على أن هذا البند يمثل اعتراف من قبل الأردن بان الضفة الغربية تقع ضمن السيادة الإسرائيلية، وتلعب المؤسسات الاستيطانية الصهيونية دور كبير من خلال أسلوب الإغراء بهدف تشجيع هجرة اليهود إلى الأراضي التي استولت عليها في فلسطين، فمن أهم تلك المؤسسات هي اللجنة الاستيطانية التابعة للمنظمة الصهيونية العالمية، وقسم الاستيطان في الوكالة اليهودية[٢].

ولا يكتمل المشروع الاستيطاني بدون الهجرة اليهودية إلى فلسطين ذلك أن حيازة الأرض تتطلب استقدام العديد من المهاجرين اليهود وتوطينهم فيها حتى تتحقق للصهيونية أهدافها الاستيطانية، فمسألة استقدام المهاجرين تمثل غاية أساسية نتوخاها الدعاية الصهيونية لتبرير

(١) صلاح الدين البحيري، وآخرون، المدخل إلى القضية الفلسطينية، ط ٦، عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط، ١٩٩٩، ص٥٠٠-٥٠٦.

(٢) عبد الرحمن أبو عرفة، الاستيطان - التطبيق العملي للصهيونية، عمان: دار الجليل، ١٩٨١، ص١٤٤

مخططاتها الاستيطانية, وعليه قامت الدعاية الصهيونية بإثارة مسألة التفوق السكاني العربي لتبرير استقدامها للمهاجرين اليهود لتوطينهم في الأراضي التي احتلتها بعد عام ١٩٦٧، حيث بدأت الدعاية الصهيونية

تصور الصراع ضد العرب على انه صراع ديموغرافي يجري داخل إسرائيل لاسيما في ضوء التكاثر الطبيعي المطرد للفلسطينيين والذي يبلغ ثلاثة أضعاف معدل التكاثر للسكان اليهود, وهذا ما اعتبرته الدعاية الصهيونية ليس في مصلحة أمن الكيان الصهيوني(١).

وكانت الدعاية الصهيونية وعلى لسان قادتها حازمة في طرحها لمسألة الهجرة ودورها في المشروع الاستيطاني، وهذا ما جسده موشي دايان بقوله : يجب التفكير الآن ليس ببناء دولة، بل ببناء شعب, وبعد حرب ١٩٦٧ أكد ليفي أشكول - رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق على ضرورة جلب أكبر قدر ممكن من المهاجرين اليهود إلى فلسطين، ففي ذلك يقول : يبقى علينا ان نرسم الخطط للمليون الرابع والخامس من أين ومتى يأتون، يجب ان يكون هناك توسع دائم في سكان إسرائيل, أما رئيس الوزراء الإسرائيلي (آربيل شارون)، فهو أكثر حزماً من سابقه، عندما طرح في أحد مؤتمراته الصحفية بأنه يجب ان يكون معظم الشعب اليهودي سنة ٢٠٢٠ في إسرائيل(٢).

واتبعت الحركة الصهيونية ثلاث سياسات لرسم استراتيجيتها الدعائية تحقيقاً لمشروعها الاستيطاني. وهذه السياسات الثلاث تصنف إلى : تهجير اليهود إلى فلسطين، طرد الفلسطينيين، الاستيلاء على أراضيهم, وهذه السياسات الثلاث تكون التجسيد العلمي للصهيونية، إذ من دون الأرض واستقدام أكبر عدد من يهود العالم وبناء المستوطنات لا يمكن للحركة الصهيونية أن تحقق (الوطن القومي اليهودي)، والذي يعتبر أحد المحاور الاستراتيجية للايدلوجية الصهيونية التي تصر على العودة إلى (أرض الأجداد)، إذن فالمشروع الاستيطاني يعتبر مدخلاً وأداة فعالة بالنسبة للايدلوجية الصهيونية(٣).

---

(١) عطا القيمري، الهجرة اليهودية بين أزمة الفرد وتطور المجتمع، مجلة دراسات فلسطينية، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية, العدد ٧، ١٩٩١، ص ٤٤ - ٤٥.

(٢) عدنان سعد الدين، لماذا نرفض (السلام) مع الصهاينة ؟ نشرة : الفيحاء، مركز دراسات كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ع ٨٧، ٢٠٠١, ص٥.

(٣) د.احسان هندي، سياسة التهجير والاستيطان في الاراضي المحتلة، دمشق: مجلة معلومات دولية، ع٥٤، ايلول ١٩٩٧, ص١٤.

وما تمارسه الدعاية الصهيونية من أساليب بشأن طرد الفلسطينيين من أراضيهم يعني أن المشروع الاستيطاني ما هو إلاّ عملية (إحلال) أي استبدال السكان الأصليين من العرب الفلسطينيين بغيرهم من اليهود, كما سيؤدي إلى تشريد الشعب العربي الفلسطيني وتحويله إلى لاجئ (لا يملك) المقومات التاريخية التي تربطه بأرض أجداده[١].

وإن خلاصة الموقف الإسرائيلي من قضية اللاجئين التي تناولتها جميع معاهدات (السلام) المبرمة مع الأطراف العربية تتلخص بالآتي[٢] :

أ- الرفض المطلق لحق اللاجئين بالعودة.

ب- البحث عن حلول لتوطينهم خارج فلسطين.

ج- التعويض المتساوي لهم ولليهود، وبشرط أن يكون التعويض جماعي وليس فردي، على اعتبار أن القرار (١٩٤) وأسلو أيضاً ينصان على عودة اللاجئين، ولكن لم يذكر قط لفظة اللاجئين الفلسطينيين وبذلك فهو يشمل اليهود أيضاً ولا يستبعد أن يحصل اليهود على تعويضات كبيرة عن أملاكهم في العراق واليمن ومصر وليبيا.

الأمر الذي يشير الى إن الكيان الصهيوني يسعى إلى تعويض الوجود القومي العربي من خلال استراتيجيته الاستيطانية طرد الفلسطينيين بهدف خلق مشكلة اللاجئين ومن ثم العمل على تطويرها مما يؤدي إلى تحويل القضية الفلسطينية من قضية قومية إلى مجرد مشكلة قطرية أو بالأحرى مشكلة خلاف على مسألة اللاجئين، مما يعطي للكيان فرصة أكبر لكي يحقق النجاح في أداء دوره الذي قام من أجله.

وفيما يخص سياسة تهجير اليهود إلى فلسطين فأنه يدخل ضمن الأهداف الاستراتيجية التي تتوخاها الدعاية الصهيونية لاختراق الأمن القومي العربي، ذلك سياسة تكثيف الهجرة اليهودية إلى إسرائيل سوف يسهم بشكل كبير في زيادة التطور الديموغرافي الصهيوني الذي يجعل سكان الأراضي العربية المختلفة مستقبلاً (أقلية) ليس لهم أي وزن سياسي أو اقتصادي أو اجتماعي، وإن تكثيف هجرة السوفيت بعد عام ١٩٩٠ والتي بلغت لحد عام ١٩٩٣ حوالي نصف مليون مهاجر أدت إلى ارتفاع نسبة عدد سكان اليهود بمعدل (٦,٢٪)، بينما كانت هذه النسبة عام

(١) سهيل حسين الفتلاوي، الصهيونية حركة استعمارية استيطانية توسعية، بغداد: مكتبة الفكر العربي للنشر والتوزيع، ١٩٩٠، ص ١٧١.

(٢) احمد سعيد نوفل، مستقبل قضية اللاجئين الفلسطينيين في ظل التسوية، بحث منشور في مجلة العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ع٢٤، ٢٠٠١, ص ٥٦ –٦٦.

١٩٨٩ هي (١,٨٪)، وانطوت هذه الزيادة في جعل أغلبية السكان في الجليل من اليهود بعدما كانوا من العرب, وهذا يعني تغليب العنصر اليهودي على العنصر العربي مما يؤدي إلى تفريغ الأرض العربية من سكانها وطردهم بشتى الوسائل, واستغلال أراضيهم الأمر الذي سيمكن الكيان الصهيوني من إضعاف هوية المنطقة وتغيير ملامحها بصبغة يهودية من خلال المستوطنين اليهود، وتكون النتيجة طمس معالم الحضارة للأمن القومي العربي(١).

وتهدف سياسة تهجير اليهود إلى فلسطين إلى ضمان التفوق الديموغرافي على العرب، خاصة في ظل زيادة معدلات الولادة لدى العرب وانخفاضها لدى اليهود، فطبقاً لحسابات رئيس الوزراء « الإسرائيلي « السابق (يهودا باراك) فان العرب سيصبحون الأكثرية في فلسطين وبنسبة (٥٢٪ - ٥٦٪) وحتى داخل فلسطين المحتلة عام ١٩٤٨، فان شعب فلسطين الذي يمثل (١٧٪) (٩٧٠ ألف من أصل ٤,٩ مليون يهودي) سيشكلون ما بين (٢١٪ - ٢٦٪) عام ٢٠٢٥ وستقفز نسبة العرب في القدس من (٢٩٪ – ٣٨٪) عام ٢٠٢٠، وهذا يمثل تهديداً للمشروع الاستيطاني(٢).

ويتوقف مستقبل الصهيونية العالمية على الهجرة اليهودية إلى إسرائيل, ولهذا نشطت الدعاية الصهيونية من خلال أغلب مؤسساتها الدعائية على زيادة معدلات الهجرة وخلال فترات زمنية متلاحقة, يسهم ذلك في إحداث تطور كمي بشري لصالح الكيان الصهيوني من خلال توفر الأيدي العالمة والخبرات الذين يعملون على زيادة التفوق الإسرائيلي في مجالات الصناعة والزراعة والتكنولوجيا مما سوف يؤدي إلى جعل إسرائيل تملك المقومات الرئيسة لاستمرار مخططاتها الاستيطانية، وهذا يعني إن دولة إسرائيل عندما يعيش فيها ٨ – ١٠ ملايين يهودي بعد بضع عشرات من السنين يمكنها أن تتمتع بالازدهار والحركة والاستقلال على نحو لا يمكن تخيله في إسرائيل اليوم (١٣).

ويعني التنامي المستمر لليهود في فلسطين جراء موجات الهجرة المتلاحقة أن إسرائيل ستضع في حساباتها المستقبلية أن حدود دولتها لا تستوعب هذا الكم الهائل، فلابد أن تجعل حدودها مطاطة تتجه نحو الحركة, وهذا يأتي على حساب الأراضي العربية التي يحاول الكيان الصهيوني التهامها بشكل يناسب الأعداد المهاجرة إلى فلسطين, وهذه الحقيقة أكدها بن غوريون قائلاً : إن

(١) صباح محمود، هجرة السوفيت والأمن القومي العربي، مجلة كلية التربية، الجامعة المستنصرية، ع ٢، ١٩٩٠، ص ٥.

(٢) نبيل خليفة، حسابات باراك : (لماذا السلام حاجة إسرائيلية)، مجلة الوسط، لندن، ع ٤١٤، ٢٠٠٠، ص ١٣.

(٣) بنيامين نتنياهو، مكان بين الأمم، تر: محمد عودة الدويري، ط٢، عمان: دار الجليل للنشر، ١٩٩٦، ص ٣٥٩.

إسرائيل يجب أن تستوعب عدة ملايين جديدة من المهاجرين وأن توسع حدودها, ولذلك قامت الدعاية الصهيونية كما أسلفنا بتبرير تمسكها بالأراضي العربية وجعلها مستوطنات الصهيونية، وهذا يمثل تحدياً خطيراً على مستقبل الأمن القومي العربي، ذلك أن إقامة حائط بشري يهودي من المستوطنات اليهودية الحدودية سوف يلعب دور كبير في تجريد العرب من مقوماتهم القومية وخصوصاً الارتباط بالأرض والعادات والسلوك العربية, وتشكل هذه المستوطنات قلاعاً عسكرياً فهي تعد بمثابة محطات الإنذار المبكر ضد أي هجوم عربي(٢)، وفي ضوء عسكرة وتسلح هذه المستوطنات وتدريب سكانها على أنواع الأسلحة وتزويدهم بها، مما يؤدي إلى رفع الطاقة القتالية المتوفرة في هذه المستوطنات، وهذا يأتي في ضرورة الاستراتيجية العسكرية الصهيونية على الصعيد الدفاعي, ولقد ثبت ذلك أبان حرب تشرين ١٩٧٣، إذ أضفت الأراضي العربية المحتلة امتداداً مكانياً حال دون النيل من القلب الإسرائيلي، ويسخر الكيان الصهيوني مستوطناته خدمة لاستراتيجيته العسكرية الهجومية التي ترى : أنه في حالة قيام العرب بأي احتلال لموقع استراتيجي سوف تقوم المستوطنات بهجوم معاكس داخلي, وعليه فان المستوطنات الصهيونية تخدم الاستراتيجية العسكرية (دفاعاً وهجوماً) مما يتيح « لإسرائيل « تفوقاً عسكرياً في حالة نشوب أي حرب ضد العرب, وهذا سوف يشجع الكيان الصهيوني مستقبلاً على القيام بهجوم عسكري، لاسيما قرب المناطق المتاخمة للمستوطنات الصهيونية مما يشكل تحدي خطير على الأمن العسكري العربي (اختراق الحدود العربية). ولعل الهجوم على لبنان عام ١٩٨٢ يأتي دليلاً على تهديد تلك المستوطنات لسيادة وأمن الأقطار العربية المجاورة

٢- مجلة دراسات فلسطينية، وحدة الدراسات الفلسطينية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ع ٣٧، ١٩٨٠، ص ٧.

الأمر الذي يشير الى أن إقامة المستوطنات في الأراضي المحتلة بعد ١٩٦٧ سوف يقلل من احتمالية قيام دولة عربية فلسطينية, لأن هذا يتعارض مع نظرة العمق الاستراتيجي لضمان وسلامة أمن الكيان الصهيوني[١] وهذا ما أعلنه حزب الليكود الذي يتزعمه رئيس الوزراء الإسرائيلي آربيل شارون، حيث يعارض (الليكود) قيام دولة فلسطينية مستقلة على الأراضي العربية المحتلة عام ١٩٦٧، وذلك لعدة أسباب منها[٢] :

(١) رعد قاسم العزاوي، السياسة الخارجية الإسرائيلية, دراسة في الثوابت، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ١٩٩٤، ص ١٥٢.

(٢) أنور سعيد الحيدري، الليكود والتسوية، نشرة : محطات فلسطينية، وحدة الدراسات الفلسطينية، كلية العلوم السياسية،

أ- إن هذه الأراضي تعد جزء لا يتجزأ من أرض إسرائيل الكاملة، قام العرب باحتلالها عام ١٩٤٨ وجرى (تحريرها) عام ١٩٦٧.

ب- تعريض أمن المستوطنين اليهود إلى الخطر.

ج- إن الضفة الغربية ترفد الكيان الصهيوني بحوالي (٤٠٪) من احتياجاته المائية.

د-الأهمية الاستراتيجية لغور الأردن، وقد أكد شارون مراراً رفض حكومته الانسحاب منها.

ولا يعني إعلان الدولة الفلسطينية (حكم ذاتي للفلسطينيين) أن مستقبل الأمن القومي العربي قد بات في مأمن، فليس هناك حل.. الأرض واحدة ولا يمكن تقسيمها، والصراع على الأرض بين أثنين، وهي لابد من أن تكون لأحدهما فقط, وهذا يعني أن قبول العرب بإعلان دولة فلسطينية حكم ذاتي، يعتبر تنازلاً عن حقهم في كل الأرض الفلسطينية من البحر إلى النهر كاستحقاق تاريخي لضمان مستقبلهم ومستقبل أجيالهم, غير أن هذا لا يمنع من ان تحصل السلطة الفلسطينية على جزء من أرضها وان تتمسك بها، لأن هذا سيفتح الباب مستقبلاً لتحرير كل الأرض الفلسطينية باعتباره هدفاً استراتيجياً لضمان مستقبل الأمن القومي العربي، ومن خلال هذه الرواية فالحيلولة دون قيام دولة فلسطينية سيؤدي إلى إضعاف الإرادة العربية في إنقاذ كل فلسطين من المشروع الاستيطاني الصهيوني(١).

وتكمن خطورة المستوطنات الصهيونية على مستقبل الأمن القومي العربي في قيام الكيان الصهيوني بتوظيفها كورقة تكتيكية تخدم استراتيجيتها التفاوضية في معاهدات (السلام) المبرمة مع الأطراف العربية، وتحت شعار (الأرض مقابل السلام), حيث تمكنت إسرائيل من إبرام اتفاقية (سلام) مع مصر عام ١٩٧٩ سميت باتفاقية كامب ديفيد مقابل الانسحاب من سيناء، وبالرغم من أن مصر استرجعت سيناء التي احتلت من قبل الكيان الصهيوني، إلاّ أن الاتفاقية أخرجت مصر بثقلها القومي من دائرة الصراع العربي – الصهيوني وانعكست الاتفاقية على مستقبل الأمن القومي العربي على الصعيد السياسي والثقافي والاقتصادي والعسكري(٢).

وتمكنت إسرائيل في معاهدة (السلام) التي عقدتها مع سوريا والتي انبثقت منذ مؤتمر مدريد للسلام ١٩٩١ أن تضع عدة شروط اعتبرتها بمثابة ترتيبات أمنية في مقابل الانسحاب من الجولان،

جامعة بغداد، ع ٨، نيسان ٢٠٠١، ص ١.

(١) مجدي حماد، وآخرون، نحو استراتيجية وخطة عمل للصراع العربي – الصهيوني، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٠، ص ٥٢.

(٢) نشرة فلسطين، مركز الدراسات الفلسطينية، جامعة بغداد، ع ٢، شباط ٢٠٠٢، ص ١٩.

ومن أبرزها[١]:

أ- أن تعلن سوريا عن إقامتها علاقات دبلوماسية وقنصلية كاملة، وتطوير العلاقات الاقتصادية والتجارية، وإزالة المقاطعة، وإقامة سكك حديدية واتصالات مباشرة، والمحافظة على المواقع التاريخية والنصب التذكارية, وهذا يعني أن سوريا ستفتح أبوابها للتطبيع الشامل للعلاقات مع الكيان الصهيوني، يكون مدخلاً لفتح الأبواب من الخليج إلى شمال أفريقيا، وهذا ما أشار إليه رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق (يهودا باراك) قائلاً : أنه من المفهوم أن الاتفاق مع دمشق سوف يفتح أبواب شبه الجزيرة العربية كلها أمام إسرائيل سياسياً واقتصادياً.

ب-أن لا تعود دمشق بدعم القوى الرافضة الفلسطينية، وحزب الله في الجنوب اللبناني، وهذا يعني إنهاء المقاومة في الجنوب اللبناني مما سيؤدي إلى اختراق المضمون القومي للأمن القومي العربي باعتباره المعبر عن الإرادة العربية، وبالتالي شل وتعطيل مفهوم الأمن القومي العربي.

ج-المطالبة بتقليص القوات السورية المدرعة في المنطقة الممتدة بين الجولان ودمشق، وإجراء عملية فصل بين الوحدات التي ستبقى في المنطقة وبين وحدات الاستاد والمخازن والذخيرة.

د-إعادة هيكلية الجيش السوري ومدى تمركزه بحيث تبتعد تشكيلاته إلى أقصى الشرق بالقرب من العراق، وأقصى الشمال بالقرب من تركيا.

ويرتكز المشروع الصهيوني الاستيطاني على استراتيجية دعائية من خلال سياسة التهجير من جهة وسياسة الاستيطان من جهة ثانية، وهاتان السياستان هما وجهان لعملة واحدة وتصبان في هدف واحد هو جعل إسرائيل قوة إقليمية وان هذه القوة حسب الاستراتيجية الصهيونية تقوم على مبدأ امتزاج المهاجرين بالأرض والعمل على تحويل هذه الأرض من خلال المهاجرين إلى قوة عسكرية واقتصادية لتحقيق ما يسمى (إسرائيل الكبرى) جغرافياً واقتصادياً وخلخلة التركيب السكاني في الأراضي المحتلة لخلق نوع من التوازن الديموغرافي مع العرب, فالمشروع الاستيطاني الصهيوني وفق المخطط الدعائي الصهيوني يمثل أحد دعائم معادلة (الأمن القومي الإسرائيلي) التي تلعب دوراً كبيراً في المجال السياسي والاقتصادي والعسكري في الصراع ضد العرب، وهذا يعني أن معادلة الأمن سوف تكون لصالح الكيان الصهيوني وعلى حساب الأمن العربي[٢].

---

(١) د. جميل مصعب، المفاوضات « الإسرائيلية « – السورية بين الدعم الأمريكي والمماطلة الإسرائيلية، نشرة : فلسطين، مركز الدراسات الفلسطينية، جامعة بغداد، ع٣، نيسان ٢٠٠٠، ص٥- ٦.

(٢) د. محمد نجيب العنبسي، جيوبولتيكية الفكر الصهيوني وانعكاسه على الأمن القومي العربي، بحث منشور في مجلة دراسات الشرق الأوسط، الجامعة المستنصرية، ع ٥، ١٩٩٨، ص ٢٢٧.

قرار التقسيم ١٩٤٧ وحرب فلسطين ١٩٤٨:

ازداد نشاط الحركة الصهيونية في فلسطين بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، لاسيما بعد تلقي الدعم من رئيس الولايات المتحدة الامريكية هاري ترومان، ذي التوجهات الصهيونية، اذ حدثت اضطرابات بعد عام ١٩٤٦,عقب تصريح ترومان المؤيد لإقامة دولة يهودية في فلسطين، فشرعت المنظمات اليهودية بنقل ثقلها الى الولايات المتحدة الامريكية بدلاً من بريطانيا التي رحبت بدورها للتخلص من الملف الفلسطيني في شهر شباط عام ١٩٤٧ ونقله إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة لامتصاص الغضب العربي، وبموجب ذلك تشكلت لجنة دولية, سميت يونسكوب او الانسكوب(١).

وانقسم رأي اللجنة على قسمين : اذ أوصت الأغلبية بحل الدولتين عربية ويهودية ضمن إطار اقتصادي موّحد، في حين أوصت الأقلية بتأسيس دولة فيدرالية موحدة تضم حكومتين عربية ويهودية وتكون القدس عاصمة للدولة مع ايقاف الهجرة وكان تقرير اللجنة مخيبا لأمال وتطلعات الشعب الفلسطيني والعربي, وبموجب ذلك عقدت الجمعية العمومية للأمم المتحدة جلستها ٣١ اب ١٩٤٧ لمناقشة تقرير اللجنة الخاص بفلسطين ضمن توصيات الانسكوب التي درست التقرير المقدم لها بضرورة انهاء الانتداب البريطاني وقيام الدولتين العربية واليهودية خلال مدة لا تتجاوز اب ١٩٤٨, وطُرِحَ مشروع الدولتين للتصويت الا انه تم رفضه من قبل تسع عشر دولة مقابل في اثنا عشر دولة مؤيدة، وبسبب الضغوطات الاقتصادية الهائلة من قبل الولايات المتحدة الامريكية على أعضاء المنظمة الدولية، اعيد طرح المشروع مجددا في اللجنة الخاصة (الانسكوب) في الخامس والعشرين من تشرين الثاني فوافقت عليه خمس وعشرون دولة، في حين رفضته ثلاث عشر دولة وامتنعت سبع عشرة دولة اخرى عن التصويت(٢).

ورُفِضَ مقترح الدول العربية القاضي بتحويل الملف الى محكمة العدل الدولية، وتم تأجيل التصويت الى يوم السادس والعشرين من الشهر ذاته في الجمعية العامة بسبب قناعة اليهود والامريكيين بعدم حصولهم على موافقة ثلثي الأعضاء لتمرير القرار، لذلك اقدما على منح الهدايا الثمينة والرشاوى الى الأعضاء، لا سيما مع اعضاء قارتي أمريكا الجنوبية وافريقيا، ليحصلوا على مرادهم عندما جرى التصويت النهائي على مشروع التقسيم في التاسع والعشرين من تشرين الثاني

(١) سمر بهلوان ومحمد حبيب صالح، دراسات في تاريخ القضية الفلسطينية، منشورات جامعة دمشق، ٢٠١٦، ص ٣١٠-٣١١.

(٢) فهد خليل زايد، الحروب والتسويات بين الماضي والحاضر، عمان: دار يافا العملية للنشر، ٢٠١٠، ص ٢٨٣.

١٩٤٨, وبالرغم من التأييد الكبير للدول العظمى لهجرة اليهود الى فلسطين، فإن نسبة سكان العرب كانت تفوق اعداد اليهود الذين حققوا أهدافهم على الرغم من اقليتهم من خلال الضغط الذي مارسته الولايات المتحدة على الأمم المتحدة(١).

حرب فلسطين ١٩٤٨:

انتهى الانتداب البريطاني بمغادرة المندوب السامي فلسطين في الرابع عشر من أيار ١٩٤٨ وشهد اليوم عينهِ إعلان المجلس الوطني اليهودي عن قيام دولة الكيان الصهيوني، وجاء ذلك على لسان ديفيد بن غوريون) ١٩٤٨-١٩٥٣), وسرعان ما أعلنت الولايات المتحدة بزعامة ترومان وبعد مرور اقل من خمس عشر دقيقة على خطاب غوريون عن الاعتراف بدولة الكيان الصهيوني ليعقبها مباشرة إعلان الاتحاد السوفيتي بالاعتراف بتلك (الدولة) المزعومة, بدا الموقف العربي جيداً اذ سرعان ما تبنت اللجنة السياسية للجامعة العربية قراراً في الثاني عشر من نيسان عام ١٩٤٨ شرعت الجيوش العربية بموجبه الدخول الى فلسطين في الخامس عشر من الشهر ذاته ومن ثلاث جهات من الشمال والشرق والجنوب بهدف تحريرها(٢).

وإزاء التحرك العربي الرافض للإعلان قدمت الولايات المتحدة مقترحا لمجلس الامن في السابع عشر من ايار يقضي بإيقاف اطلاق النار بين الطرفين ولكنه لم يلقِ قبولاً، ليُعين المجلس في العشرين أيار الكونت فولك برنادوت, وسيطا ليتخذ بعد ذلك بيومين قراراً يدعو لإنهاء الحرب بين العرب والصهاينة.

وأصدر مجلس الأمن في يوم السادس والعشرين أيار قراراً بإيقاف نقل الأسلحة والمقاتلين، وبسبب انتصارات الجيوش العربية اتصل بن غوريون بممثل كيانه في الأمم المتحدة وحثّه للإسراع بإصدار قرار بإيقاف الحرب، وبالفعل وبعد تقديم مقترح من قبل بريطانيا بهذا الصدد اجتمع المجلس في التاسع والعشرين من أيار وأمر بإيقاف الحرب, وبذلك انقذ الصهاينة من الهزيمة وبسبب عدم تقييد الجيوش العربية أّكد المجلس ضرورة إيقاف الحرب لمدة شهرٍ واحدٍ بقرارٍ ثاني جاء في الثاني من حزيران ١٩٤٨ لتعلن الجامعة العربية الموافقة عليه بشرط إيجاد حل عادل لقضية فلسطين، ومن هنا بدأت مؤامرات التسوية وإنّ العرب هم الذين أعطوا مثل هذه الفرص

(١) عبدالرحمن التميمي، موقف العراق الرسمي والشعبي من المواجهات العربية الإسرائيلية، بغداد: دار المعتز للنشر والتوزيع، ٢٠١٨، ص ٦٩.

(٢) ماجد عزت إسرائيل، ارمن مصر ارمن فلسطين بعيدا عن السياسة، القاهرة: العربي للنشر والتويع، ٢٠١٧، ص١٢٨.

للكيان الصهيوني[١].

قدم الوسيط الدولي خلال الهدنة مقترحات لحلّ الأزمة ؛ منها حل إقامة الدولتين ومنح الحكم الذاتي لليهود الا ان مقترحاته باءت بالفشل، في حين استغل الصهاينة الهدنة ليعيدوا بناء قواتهم المسلحة من خلال الاستعانة بالخبراء العسكريين من اغلب الدول الغربية لاسيما الولايات المتحدة الامريكية، وبعد انتهاء الهدنة الاولى طلب الوسيط الدولي هدنة اخرى لمدة يومين ليستأنف بعدها القتال مجدداً في التاسع من تموز عام ١٩٤٨, وحقق العرب انتصارات كبيرة إلاّ أنها سرعان ما تبددت أمام إعادة التنظيم اليهودي المختلف عن الجولة الأولى من الحرب، اذ أخذ الصهاينة بزعامة بن غوريون المبادرة ولم تتراجع جيوشهم حتى نهاية الحرب, وقدمت الولايات المتحدة في الخامس عشر من تموز ١٩٤٨مقترحاً لإيقاف الحرب وفرض عقوبات اقتصادية على المخالفين للقرار في حين سعت بريطانيا الى الضغط على المملكة الأردنية الهاشمية بإيقاف مساعداتها المالية لهم، وإزاء المتغيرات الجديدة وانقطاع الاتصال بين الجيوش العربية بعد اجلاء الأردن لقواتها قررت الجامعة العربية في الثامن عشر من تموز القبول بقرار مجلس الامن بإيقاف القتال.

وأصيب العرب بخيبة أمل كبيرة بسبب نتائج الجولة الثانية من الحرب، اذ فقدوا الكثير من الأراضي العربية لصالح العدو الصهيوني وخسروا أراضي كانت ضمن حدود الأراضي العربية الفلسطينية وفقا لقرار التقسيم، وازدادت مساحة الأراضي اليهودية وأصبحوا يملكون قرابة (٧٧٪) من مساحة فلسطين، فضلاً عن تشريد ما يقارب ثمان مئة الف من الفلسطينيين الى المناطق التي لم تخضع للصهيونية وقدرت قيمة أموال المشردين التي صادرها اليهود بـ (٣٣٦) مليون دولار، وانتهت الحرب بشكل تام بين الطرفين في السابع من كانون الثاني ١٩٤٩، ويبدو ان من ابرز أسباب الهزيمة تنصيب الملك عبد الله قائدا للجيوش العربية الذي وقع تحت تأثير الضغوط البريطانية، كذلك التفوق الصهيوني في مجال التسليح والمناورة في إدارة الحرب [٢].

(١) صالح عبد اللهيبي، موقف الولايات المتحدة الامريكية من ازمة اللاجئين ١٩٤٨ – ١٩٦٧، عمان: دار غيداء للنشر والتوزيع، ٢٠١٢، ص ١٠٤.

(٢) توفيق احمد الخليل، تاريخ القدس من ١٩٤٧ الى ١٩٦٧، عمان: دار الفلاح للنشر والتوزيع، ٢٠١٦، ص٧٩.

حرب عام ١٩٦٧ وقرار مجلس الامن ٢٤٢ :

يطمع الصهاينة في الاستيلاء على فلسطين بالكامل ولم يكتفوا بما حصلوا عليه في عام ١٩٤٨، لذا سنحت لهم الفرصة في حرب ١٩٦٧ التي شكلت نقطة تحول جذرية في تاريخ الصراع العربي - الصهيوني بنحو عام والقضية الفلسطينية بنحو خاص، واستناداً الى قرار مجلس الامن رقم (٢٤٢) تُعّدُّ حرب عام ١٩٦٧ بداية الاحتلال الصهيوني لفلسطين, وتجمعت عدة أسباب لاندلا ع حرب حزيران ١٩٦٧ منها ؛ ظهور حركات ومنظمات تحررية فدائية في فلسطين من جهة والتطورات السياسية التي شهدتها الدول العربية منها اسقاط النظام الملكي في العراق عام ١٩٥٨ في العراق والوحدة العربية السورية المصرية والتطورات في الجزائر واليمن وبروز الدور القومي من جهة أخرى الامر الذي اسهم في خلخلة صفو الامن والسلام لدى الصهاينة [١]، واصبحوا يتطلعون للسيطرة على باقي الأراضي الفلسطينية وانهاء المشاكل الحيوية التي تعاني منها ومن ابرزها, كانت مشكلة المياه الذي ستنتهي بمجرد سيطرتها على نهر الأردن، والضائقة الاقتصادية التي يعاني منها الصهاينة بسبب تدفق المهاجرين وتكاليف استيطانهم، واسهم التعاون السوفيتي – المصري بميدان التسلح في إثارة حفيظة الصهاينة، كما منحت العلاقات العربية المتدهورة ما بين مصر وسوريا مع الأردن الضوء الأخضر للكيان الصهيوني لإشعال حرب جديدة في المنطقة[٢].

وسعى الكيان الصهيوني إلى كسب الرأي العام العالمي بعد مطالبة اللواء محمد فوزي قائد القوات المصرية سحب قوات الطوارئ الدولية من الحدود المصري المحاذية للكيان الصهيوني، بناءً على امر الرئيس المصري جمال عبد الناصر،

فانسحبت القوات الصهيونية فوراً وهو ما كان مفاجئاً لعبد الناصر الذي كان يسعى لجس نبض الصهاينة فقط من خلال طلبه ذلك، لذا اقدمت القوات المصرية بالتحشيد على الحدود مع الكيان الصهيوني، الذي استغل امر التحشيد لكسب الرأي العام للدول الغربية وجعل مصر في موقف الدولة التي تسعى لإشعال الحرب، عند ذلك أعلنت مصر حالة الطوارئ والتعبئة في التاسع عشر من ايار ١٩٦٧، وفي الثاني والعشرين من الشهر عينه أعلن عبد الناصر البدء من اليوم التالي

(١) عبدالله محمود عياش، جيش التحرير الفلسطيني وقوات التحرير الشعبية ودورهما في مقاومة الاحتلال الإسرائيلي، بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، ٢٠١٤، ص١٣٣.

(٢) عبدالاله بلقريز، واحد وعشرون عاماُ على هزيمة حزيران، مجلة المستقبل العربي، بيروت، عدد ١١٢، ١٩٨٨، ص١٣-١٥.

بعملية إغلاق خليج العقبة بوجه الملاحة الصهيونية[١].

اجتمع الملك الحسين بن طلال وأحمد الشقيري زعيم منظمة التحرير الفلسطينية لاتخاذ التدابير المادية والمعنوية نتيجة التوتر الحاصل في المنطقة، أمّا دولياً، فقد وجه (الاتحاد السوفيتي) اتهاماً للكيان الصهيوني بالسعي لإشعال الحرب، في حين بدت الولايات المتحدة مؤيدة للكيان الصهيوني بنحو تام, والتقى وزير خارجية مصر محمود رياض بممثل الرئيس الأمريكي تشارلز يوست, في الثالث من حزيران في القاهرة لتهدئة الأوضاع المتوترة بين الجانبين العربي والصهيوني، وأكد يوست عدم لجوء الكيان الصهيوني الى الخيار العسكري ما دامت القنوات الدبلوماسية تعمل لإنهاء التوترات, وسرعان ما شنّ الكيان الصهيوني في الخامس من حزيران ١٩٦٧ حربا على الدول العربية المجاورة لفلسطين بعد حالة التصعيد المتبادل، وتمكن الاحتلال من الحاق هزيمة بجيوش العرب بمعركة سريعة نجم عنها نتائج كارثية أسفرت عن تدمير المطارات المصرية والسورية والاردنية بمدارجها وطائراتها، واحتلال الضفة الغربية وقطاع غزة وسيناء ومرتفعات الجولان واستشهاد (١٥ الف) عربي من مصر وسوريا والأردن وبحسب الروايات الشعبية فإن جنود الصهاينة دخلوا القدس[٢].

انقسمت ابرز أسباب الهزيمة ما بين سياسية وعسكرية، تجسّد الأول بانعدام التنسيق بين الدول العربية فضلاً عن ذلك تجاهل رأي المؤسسة العسكرية في اتخاذ القرارات الحاسمة, في حين تجسّد الاخر بإهمال المؤسسة العسكرية العربية وابقائها أسيرة للنظم القديمة في التسلح وتبني القرارات الاستراتيجية بالسرعة المطلوبة ناهيك عن دخول القوات العربية الحرب تباعا وليس دفعة واحدة، فضلاً عن خروج القوات المصرية آنذاك من حرب ضروس في اليمن التي كانت تعرف بمستنقع القوات المصرية, وسرعان ما اسفرت حرب حزيران عن إصدار مجلس الأمن قرار (٢٤٢) في الثاني والعشرين تشرين الثاني ١٩٦٧، والذي كان من أهم القرارات التي ما تزال مشاريع التسوية تستند اليه وصولاً حتى الوقت الحاضر.

وفرض القرار المذكور على الكيان الصهيوني الانسحاب من الأراضي التي احتلتها في حرب حزيران لأجل تحقيق سلام دائم، غير أنّ الفلسطينيين رفضوا القرار لأنه تجاهلَ شعباً الذي عبر عنهم باللاجئين، في حين رفض الكيان الصهيوني الانسحاب مقابل معرفة شروط التفاوض والتسوية،

(١) تيسير جبارة، تاريخ فلسطين، القاهرة: دار الشروق للنشر والتوزيع، ١٩٨٨، ص ٣٤٧.

(٢) محسن محمد صالح، القضية الفلسطينية خلفياتها التاريخية وتطوراتها المعاصرة، بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، ٢٠١٢، ص ٨١.

وهكذا كان لهزيمة حزيران ١٩٦٧ تداعيات كبيرة على القضية الفلسطينية من أهمها نمو الحركة الوطنية الفلسطينية اذ اصبح جل المطالب هي انسحاب الصهاينة من الأراضي التي احتلها عام ١٩٦٧ ليؤشر على قبول ضمني بالأراضي التي حصلت عليها إسرائيل بقرار التقسيم عام ١٩٤٧، ولا شك انه مرتبط بالواقع العربي المتراجع فضلاً عن غطرسة الكيان الصهيوني [١].

ولعل المطلع على تطورات الحرب يجد ان نتائجها قد خيبت الآمال العربية في تحقيق الوحدة من جهة وفي ضرب الكيان الصهيوني من جهة أخرى، اذ سرعان ما كشفت هذه الحرب عن ضعف الاستراتيجية العسكرية الذي بدا متزامناً مع المتغيرات السياسية فيما بعد، واستنادا الى قرار مجلس الامن رقم (٢٤٢) تُعدُّ حرب ١٩٦٧ بداية الاحتلال الصهيوني لفلسطين (حسب وجهة نظر الدولي) كونه استولى على اراضٍ خارج القوانين الدولية، في حين اننا نعد عام ١٩٤٨ هو البداية الفعلية للاحتلال الصهيوني لفلسطين.

حرب تشرين الأول ١٩٧٣ واتفاقية كامب ديفيد ١٩٧٨ :

انقسمت الدول العربية التي كانت على تماس مباشر في الصراع العربي- الصهيوني إزاء القرار رقم ٢٤٢ لعام ١٩٦٧ بين مؤيد مثل مصر والأردن ومعارض كسوريا ومنظمة التحرير الفلسطينية وبقية الفصائل الفلسطينية, بدا الخلاف واضحاً بين العرب والكيان الصهيوني حول بند الانسحاب وفقاً لقرار رقم (٢٤٢)، اذ رأى العرب ان القرار فرض على الصهاينة الانسحاب بلا شرط من جميع الأراضي التي أحتُلّت في عدوان الخامس من حزيران، في حين رأى الصهاينة أنهم غير ملزمين بالانسحاب ما لم يتم تسوية الخلافات بصورة نهائية وتثبيت حدود كل طرف، وجاء الاختلاف في تفسير القرار المذكور نتيجة الغموض الذي صاحب صياغته بغية إرضاء طرفي الصراع, وهو ما تجسد بفشل جميع مشاريع التسوية بين العرب والصهاينة للمدة ما بين (١٩٦٨ – ١٩٧٢) وغالباً ما يرجع سبب الفشل للتعنت الصهيوني، ومنها مشروع الاتحاد السوفيتي الذي طُرِحَ في كانون الأول ١٩٦٨، ومشروع وليم روجرز وزير الخارجية الأمريكي في كانون الأول ١٩٦٩، وكان الرفض الصهيوني يعود لتخوفهم من التسوية والانسحاب الذي سيؤدي بالتالي لفقدانهم اراضي يدعون احقيتهم بها، لا سيّما بعد سيطرتهم على الموارد الطبيعية في تلك الأراضي ومنها النفط[٢].

(١) محمد بوبوش، مشروع بناء الدولة الفلسطينية، عمان: أمواج للنشر والتوزيع، ٢٠١٥، ص ٢٣.

(٢) عمر شلايل، فلسطين في صراع الشرق الأوسط، القدس: دار الجندي للنشر والتوزيع، ٢٠١٣، ص١٩٧.

لم يكن الرفض الصهيوني لمشاريع التسوية غريباً بل كان مشابهاً لما يقوم به المنتصر في الحروب اذ يرفض اللجوء للتسوية والسلم، وان ذهب للتفاوض فأنه يذهب من منطلق قوة امّا تقديم التنازلات فأنها دائماً ما تكون على حساب الدول المهزومة, لذا قدمت مصر الكثير من التنازلات وكذلك باقي الدول العربية، ولم تكن هناك استجابة من الطرف المقابل لأية مبادرة وكان اخرها رفض مبادرة الرئيس المصري أنور السادات, في الرابع من شباط ١٩٧١ التي تقوم على انسحاب صهيوني جزئي من سيناء او قناة السويس ، لذلك اضطرت الدول العربية الى الاستعداد لخوض غمار حرب جديدة لعلها تسهم في إعادة أراضيهم المحتلة كافة أو بعضها, واجتمع الرئيسان المصري أنور السادات والسوري حافظ الأسد, واتخذا قراراً يقضي بالتوجه نحو الحرب، ولاسيما بعد تدهور العلاقات المصرية – الأردنية، وجد السادات في سوريا الحليف المناسب في المرحلة القادمة، ومما زاد من التقارب المصري السوري هو التجهيز العسكري المشترك للطرفين من الاتحاد السوفيتي[١].

اصدر السادات في الأول من تشرين الأول ١٩٧٣ توجيهاً للقيادة العسكرية بتأمين جبهة الأردن خلال الهجوم وتضمن التوجيه إشارات الى حدوث عمل عسكري هجومي قريب على الكيان الصهيوني, ومن جانب اخر عقدت الحكومة الصهيونية في الخامس من تشرين الأول اجتماعا برئاسة غولدا مائير, نوقش فيه الوضع على الجبهتين المصرية والسورية، واستبعدت فيه قيام البلدين بشن هجوم عليهم، ويعود سبب فشل التوقع الصهيوني الى القيادة المصرية التي عملت بسرية تامة، واستخدمت اكثر من ستين خدعة من اجل عدم البوح بهجومها المرتقب.

نجحت القوات المصرية بكل أصنافها في الساعة الواحدة وخمسين دقيقة من مساء السادس من تشرين الأول ١٩٧٣ من عبور قناة السويس وتدمير الخط الاستراتيجي (بارليف)، وتم نشر القوات في سيناء، رافقت القوات السورية في الوقت ذاته شقيقتها المصرية من جهة هضبة الجولان، حققت تلك القوتين تقدماً ملحوظاً إلاّ ان ضعف الطيران الحربي منعهما من الاجهاز على القوات الصهيونية[٢].

وأصدر مجلس الأمن قراره المرقم (٣٣٨) في يوم الثاني والعشرين من تشرين الاول ١٩٧٣ إزاء تطورات الوضع العسكري والقاضي بإيقاف القتال والعودة الى قرار (٢٤٢) والشروع بتنفيذ التسوية

(١) البيل فرحات، مصر في ظل السادات ١٩٧٠-١٩٧٧، بيروت: دار الفارابي، ١٩٧٨، ص٢٣.

(٢) سالم حسين عمر البرناوي، القضية الفلسطينية دراسة سياسية وثائقية، منشورات بنغازي: جامعة قار يونس، ١٩٩٩، ص ٢٩٣.

السلمية، وكان من اهم نتائج حرب تشرين الأول انها حطمت هيبة جيش الكيان الصهيوني على انه جيش لا يقهر، الذي بات على يقين أنّ خوض الحروب ضد العرب بدون دعم ومساندة الدول الكبرى الى جانبها سيكون مصيره الهزائم المؤكدة، كما ان الحرب حطمت الغرور لدى اليهود داخل الكيان الصهيوني, ودخل الجانب المصري المفاوضات مع الكيان الصهيوني ليتم التوقيع على اتفاقية فصل القوات عام ١٩٧٤ وأخرى عام ١٩٧٥ و اعتبرت هاتان الاتفاقيتان تنازلاً صارخاً عن حقوق الشعب الفلسطيني الذي يمثل جوهر الصراع العربي الإسرائيلي ولم تقف القيادة المصرية عند هذا الحد بل ذهبت للتفاوض المباشر والعلني لتبدأ ما تسمى عملية السلام(١).

اتفاقية كامب ديفيد ١٩٧٨:

صدر قرار مجلس الامن رقم ٣٣٨ بعد انتهاء حرب تشرين الأول عام ١٩٧٣ الذي اكد اجراء مفاوضات سلام بين الدول المتحاربة من اجل انهاء حالة الحرب والبدء بعملية السلام في منطقة الشرق الاوسط بعد سنوات من الحروب العربية – الصهيونية، ومن ثم أصبحت حرب تشرين الأول سبباً في تحريك الجمود في عملية التسوية والسلام, وبموجب ذلك وقع كلٌّ من مصر والكيان الصهيوني بعد وقف إطلاق النار قرار فصل القوات في كانون الثاني ١٩٧٤ كما جرى توقيع مماثل بين الطرفين في أيلول ١٩٧٥ وتعهد فيه الطرفان بعدم اللجوء الى القتال والتصعيد العسكري مجدداً.

وبدأ الحوار مجدداً بعد سنوات من حالة الجمود في المفاوضات بين مصر والكيان الصهيوني، على اثر مبادرة من ملك المغرب الحسن الثاني, التي اسفرت عن عقد اجتماع بين موشي ديان وزير خارجية الكيان وحسن التهامي ممثل رئيس مصر السادات لتعلن بذلك عن بدء المفاوضات المباشرة بين مصر والكيان الصهيوني، وسرعان ما اعلن السادات أمام مجلس الشعب المصري في التاسع من تشرين الثاني ١٩٧٧، عن استعداده للتوجه نحو الكيان الصهيوني لآجل اتمام عملية السلام المنشود وكان من ضمن الحاضرين ياسر عرفات بناءً على الحاح من السادات رئيس منظمة التحرير الفلسطينية، كما أكد السادات استعداده للوقوف والقاء خطاب امام أعضاء الكنيست, وطرح مشروع السلام بين الجانبين(٢).

(١) إبراهيم ابراش، المشروع الوطني الفلسطيني من استراتيجية التحرير الى متاهات الانقسام، القدس: دار الجندي للنشر والتوزيع، ٢٠١٢، ص٨٩ – ٩٠.

(٢) سعيد الصباغ، العلاقات المصرية الإيرانية بين الوصال والقطيعة ١٩٧٠-١٩٨١، القاهرة: دار الشروق ،٢٠١٤، ص٨٢.

وتلقى السادات في الخامس عشر من تشرين الثاني ١٩٧٧ دعوة رسمية من مناحيم بيغن لزيارة الكيان الصهيوني وحملت تلك الدعوة السفارتين الامريكيتين في القاهرة وتل ابيب، وبالفعل وصل السادات الى القدس بعد يومين من الدعوة وألقى فور وصوله بيوم واحد خطاباً في الكنيست، دعا فيه الى إنهاء حالة الحرب بين الطرفين وسط دهشة عربية ودولية.

وهدف السادات من الزيارة انهاء مرحلة التفاوض السري أو التفاوض غير المباشر، والشروع بمرحلة جديدة من المفاوضات المباشرة العلنية بين الطرفين، ومؤكداً في الوقت نفسه ان السبب الرئيس للموقف المصري كان نابعاً من التدهور الاقتصادي والاجتماعي الذي أصاب مصر ورغبته في توجيه ثروات البلاد للبناء والتطوير، بالمقابل رغب الطرف المقابل بعزل اكبر دولة عربية (مصر) عن باقي اشقائها، مؤكدين توجههم القاضي بأنه في حالة اتمام السلام مع مصر فأن الدول العربية ستسير في ركب السلام ايضاً، كما ان هذه الخطوة كانت مهمة للصهاينة لعدة أسباب منها ؛ ان مصر تمثل خط الصدر الأول لفلسطين من حيث القرب الجغرافي عن الكيان الصهيوني فضلاً عن ان مصر تعد رائدة الحركة القومية العربية، لذلك شكلت عملية السلام التي قامت بموجب كامب ديفيد خيبة امل للعرب(١).

واوفدت الولايات المتحدة الى الشرق الاوسط بعد اقل من شهر على زيارة السادات الى للكيان الصهيوني، وزير خارجيتها سايروس فانس من اجل تعزيز عملية السلام(١٩٧٧-١٩٨٠) الذي حمل في السادس والسابع من اب ١٩٧٨ دعوة الرئيس الامريكي جيمي كارتر (١٩٧٧-١٩٨١) للطرفين المصري والصهيوني لتأكيد عملية السلام من خلال عقد مؤتمر في كامب ديفيد للمدة من الخامس الى السابع عشر من أيلول عام ١٩٧٨، وقد وافق الطرفان على تلك الدعوة ووصلوا الى منتجع كامب ديفيد في الولايات المتحدة في الخامس أيلول ١٩٧٨(١٢).

بدأت المفاوضات العلنية بين مصر والكيان الصهيوني برعاية أمريكية، افضت الى توقيع اتفاقيتين باسم (اطار السلام في الشرق الأوسط) بين الجانبين في السابع عشر من أيلول ١٩٧٨تألفت الاتفاقية الاولى من شقين : اهتم الاول بقضية فلسطين ومشروع الحكم الذاتي في الضفة الغربية وقطاع غزة، أمّا الثاني، فإنه يخص تطبيع العلاقات بين مصر والكيان الصهيوني، لتكون تمهيداً لاتفاقيات مشابهة له مع الدول العربية كالأردن وسوريا ولبنان.

---

(١) محمد مرشدي بركات، السادات سيرة ومسيرة، القاهرة: دار المعارف، ٢٠١٣، ص١٨.

(٢) سمر بهلوان ومحمد حبيب صالح، المصدر السابق، ص ٤٨١.

بينما تناولت الاتفاقية الثانية عملية السلام الخاص بين مصر والكيان الصهيوني حصراً والتي وقعت في السادس والعشرين من اذار ١٩٧٩، اذ نجح مناحيم بيغن بالضغط على كارتر في اثناء المفاوضات وبالمقابل سيطر الأخير على السادات الذي صرح للوفد المرافق معه قائلاً : إنه سيوافق على كل مقترح من كارتر دون قرأته، ليصبح في النهاية مؤتمر كامب ديفيد مؤتمراً صهيونياً برعاية أمريكية، وهذا الامر لم يكن مستبعداً في ظل طبيعة توجه الإدارة الامريكية حيال الكيان الصهيوني(١).

وكانت القضية الفلسطينية حاضرة على طاولة المفاوضات إلاّ أنّ السادات فشل في إيجاد حل لها ومعالجتها بسبب الضغوط الامريكية عليه، وعدت قضية فلسطين من الامور التي عقدت المفاوضات بين الطرفين من خلال مشروع الحكم الذاتي وتحويل الحكم العسكري الى مدني فضلاً عن قضيتي اللاجئين والنازحين لذا يمكن القول إنّ اتفاقية كامب ديفيد قد حققت الأهداف التي سعت لها الادارتين الامريكية والصهيونية بعد احكامهما القبضة على السادات ودفعه لتقديم كافة التنازلات.

تجسدت نقاط الخلاف بين الجانب المصري والكيان الصهيوني حول التفسيرات المتباينة بما يتعلق بالحكم الذاتي وإمكانية شمول الأرض والسكان ضمن هذا الحكم من عدمه، فالكيان الصهيوني كان يرى أنّ الحكم الذاتي شاملاً للسكان دون الارض في حين طلبت مصر ان يكون شاملا لهما سكاناً وارضاً, أمّا الخلاف الاخر فكان حول الهجرة الى (منطقة الحكم الذاتي) وإمكانية ضمان صلاحيات السلطة القائمة في الحكم الذاتي ؟ في هذا الجانب اشترط الصهاينة بقاء صلاحية الهجرة بيدهم حصراً في حين طلبت مصر ان تكون ضمن صلاحيات سلطة الحكم الذاتي، والخلاف الاخر حول القدس اذ طلب الصهاينة ان يكون سكان الجانب الشرقي من القدس خارج صلاحيات الحكم الذاتي بينما رأت مصر ان يكونوا جزءاً منه(٢).

(١) خديجة الغربي وهبة عثماني، اتفاقية كامب ديفيد ١٩٧٨ وأثرها على الصراع العربي الإسرائيلي، رسالة ماجستير، كلية العلوم الإنسانية، جامعة محمد بوضياف، الجزائر، ٢٠١٧, ص٥٤.

(٢) سمر بهلوان وحمد حبيب صالح، المصدر السابق، ص٤٨٥.

الانتقادات الموجهة لكامب ديفيد[١]:

١- تغييب منظمة التحرير الفلسطينية وعدم الاشارة اليها بوصفها الممثل الشرعي للفلسطينيين حسب ما تم الاعتراف بها في قمة الرباط عام ١٩٧٤.

٢- كانت بنودها عبارة عن صك استسلام يحمل شروطاً مهينةَ لمصر.

٣- عدم الاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني التي أقرّتها الامم المتحدة وحق العودة وحصرت ذلك الحق بالضفة الغربية والقطاع غزة فقط.

٤- لم تتطرق الاتفاقية للمستوطنات اليهودية في مناطق الحكم الذاتي من حيث إزالتها أو تجميد بنائها خلال السنوات الخمس القادمة من الاتفاقية الى قيام الحكم الذاتي.

الموقف الفلسطيني من كامب ديفيد:

كان الموقف الفلسطيني رافضاً وبشكل قاطع لما نصت عليه اتفاقية كامب ديفيد فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية، اذ ادانت اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية تلك الاتفاقية، وعدتها استسلاماً واضحاً للعدو الصهيوني من قبل السادات والسماح لبيغن بتنفيذ مشروع توسيع المستوطنات القديمة في مناطق الحكم الذاتي لكي يصبح الاحتلال امراً واقعاً، متجاهلاً بذلك حقوق الشعب الفلسطيني وقالت المنظمة إن فلسطين لم تشهد مؤامرة بعد قرار التقسيم ١٩٤٧ مثلما شهدته في كامب ديفيد وانطلقت بذلك المسيرات والاحتجاجات الشعبية للتنديد بالاتفاق المذكور.

وأعلن أحد المقربين من عرفات أنّ مرحلة السنوات الخمس التي حددتها الاتفاقية ماهي الا خديعة يريد منها الصهاينة القضاء تدريجياً على منظمة التحرير الفلسطينية، وفي تصريح اخر للمنظمة قالت فيه أنَّ الاتفاقية ضربة موجعة للتكاتف العربي والمقاومة الفلسطينية وخيانة تستهدف تصفية القضية الفلسطينية، لذلك كان يطلق عليها زيارة العار, أمّا موقف الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، فلم يختلف عن موقف المنظمة الوطنية اذ رأت ان الاتفاق يحمل مخطط لضرب اهداف حركة التحرر الوطني[٢].

---

(١) رياض محمود، البحث عن السلام والصراع في الشرق الأوسط ١٩٤٨-١٩٧٨،ط٢، القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٨٥، ص٥٧٠.

(٢) اريل شارون وانطوان عبيد، مذكرات اريل شارون، عمان: دار الجليل للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٩٢، ص٥٣٣.

وترجم الموقف العربي من اتفاقية كامب ديفيد على شكل مؤتمرات عربية كان الهدف منها توحيد الصف العربي وتبني سياسة حازمة للرد عليها، وتجسد ذلك في مؤتمر دمشق ومؤتمر بغداد.

شهدت العاصمة السورية دمشق عقد مؤتمر في أيلول ١٩٧٨ أتّخذَ فيه قرار قطع العلاقات السياسية والاقتصادية مع مصر ونقل مقر الجامعة العربية الى تونس وتعليق عضوية مصر فيها، ودعم القوى المعارضة في مصر لإسقاط نظام السادات.

في بغداد عُقِدَ مؤتمر القمة العربية التاسع في المدة بين الثاني والخامس من تشرين الثاني ١٩٧٨ لدراسة اتفاقية كامب ديفيد طالبت فيه الدول العربية من خلال رؤسائها وملوكها بتشكيل جبهة الصمود للوقوف بنحو حازم بوجه النظام المصري ومقاطعته وعدم الاخذ باتفاقيتي كامب ديفيد وما يتمخّضَ عنهما من تبعات سياسية وقانونية واقتصادية، وقرر المؤتمر ما يأتي[١]:

١- الرفض المطلق لاتفاقية كامب ديفيد.

٢- رفض كل ما يترتب عليها من نتائج سياسية وقانونية.

٣- تكليف رئيس وزراء لبنان سليم الحص (١٩٧٦-١٩٨٠) برئاسة وفد عربي يذهب لمصر ليقنعها بالعدول عن الاتفاقية مقابل ٥ مليار دولار، فرفض السادات استقبال الوفد.

وبعد يوم واحد من توقيع الاتفاقية الثانية في السادس والعشرين من اذار ١٩٧٨ عقد اجتماع على مستوى وزراء الخارجية والمالية العرب في بغداد واتخذ القرارات الاتية[٢] :

١- سحب سفراء الدول العربية من القاهرة.

٢- قطع العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية والسياسية مع مصر ونقل مقر الجامعة العربية الى تونس وتعليق عضوية مصر في مجلسها وفي تشرين الثاني ١٩٧٩ قررت الدول العربية مقاطعة مصر واستمرت تلك المقاطعة حتى عام ١٩٨٩.

ولم تحقق التنمية الاقتصادية التي كان يأملها السادات من التسوية والسلام كما أنها كانت سبباً في زيادة التفرقة وتشتيت المواقف بين الدول العربية، وأنها اضعفت موقف الشعب الفلسطيني الذي يطالب بحقوقه المغتصبة وعمقت من عزلة مصر عن الدول العربية الأخرى، ممّا أدى الى تنفس الصهاينة الصعداء والبدء باستراتيجية جديدة هي الاعتداء على البلدان العربية بلد بعد

(١) محمد علي الفرا، السلام الخادع من مؤتمر مدريد الى انتفاضة الأقصى ١٩٩١-٢٠٠٠، عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، ٢٠٠١، ص١١.

(٢) حسين إبراهيم العطار، مصر والقضية الفلسطينية في كامب ديفيد –الحكم الذاتي في الضفة والقطاع، القاهرة: دار الاتحاد، ٢٠٠٥، ص١٣٩.

اخر، بدءا من العراق وقصف مفاعله النووية في ٧ حزيران عام ١٩٨١ بعملية اطلق عليها الصهاينة (عملية اوبرا) ثم (عملية بابل) تبعها شن عدوان على لبنان عام ١٩٨٢ وتبعه اخراج منظمة التحرير الفلسطينية وابعادها عن لبنان في العام نفسه

الخاتمة

تبين من خلال البحث أن الصهيونية منذ نشوء حركتها ولحد الآن اتبعت استراتيجية دعائية مكثفة وواسعة النطاق، امتدت إلى أكثر من جهة وعلى أكثر من صعيد، واستهدفت أكثر من غاية مستخدمة العديد من الأساليب والأدوات، وكان محصلة ذلك كله التخطيط لاختراق الأمن القومي العربي لصياغة مستقبله وفقاً للاستراتيجية الصهيونية الرامية إلى اصطناع الكيان الصهيوني، ومن ثم العمل على تأمين حصوله على أكبر قدر ممكن من المكاسب ذات الدلالات المستقبلية الخطيرة على الأمن القومي العربي كونها تسعى إلى غاية نهائية تتمثل بتحقيق الحلم الصهيوني (من النيل إلى الفرات)، وهو ما يعد أخطر التحديات المستقبلية الهادفة إلى تقويض الوجود القومي العربي.

وشكلت القضية الفلسطينية موضوع مهم لدى العديد من المؤرخين والباحثين لكونها لا تزال قضية جوهرية للشعب العربي الحر وسمة من سماته، التي عانت الكثير من المصاعب والالام وشهدت العديد من مشاريع التسوية والاتفاقيات كحلول لواقعها الأليم وكان منها اتفاقية أوسلو الثانية التي كانت بمثابة مفتاح الحرية الأخير للشعب الفلسطيني الذي اعياه الحزن والالم عبر التاريخ الحديث والمعاصر، وتم التوصل للنتائج كما يلي:

١-تمثل استراتيجية الدعاية منظومة خطط وفعاليات يتم الترويج لها من خلال العديد من الأساليب والأدوات بهدف الإعداد لصياغة المستقبل وفقاً للمصالح العليا للجهة المخططة لها (سياسية، ثقافية، اقتصادية، عسكرية)، سواء في زمن السلم أو الحرب وعلى الصعيدين الداخلي والخارجي.

٢-تبين من خلال البحث أن الحركة الصهيونية نشأت بسبب ظهور النزعة القومية المعادية لليهود في أوربا، مما دفع بكبار الحاخامات والمفكرين اليهود بالدعوة إلى الهجرة إلى فلسطين لإنشاء (الدولة اليهودية) من خلال العديد من الأهداف الاستراتيجية سياسياً وروحياً واقتصادياً وعسكرياً التي كشفت عن طبيعة تلك الحركة كونها حركة ديناميكية، ليست دينية، لا اشتراكية، استعمارية، عنصرية، استيطانية، وهي حركة إرهابية.

٣-تتضح أهمية العمل الدعائي في الحركة الصهيونية من خلال مرتكزاته التي اعتمد عليها في توجهاته نحو الرأي العام اليهودي والأوربي، إذ جرى التركيز على مسألة توظيف الدين لتحقيق

أغراض سياسية من خلال الترويج لأسطورة (شعب الله المختار) و (الوعد الإلهي)، كما جرى التركيز على مسألة العداء للسامية، وتحسين صورة اليهودي، وركز أيضاً على أسلوب التعامل النفسي سيما في توجهاته نحو مراكز صنع القرار السياسي في أوربا.

٤-ارتبط نشوء الدعاية الصهيونية بظهور الاطار الفكري للحركة الصهيونية الذي ينطوي تحت نظريات عنصرية تمثل الأساس الفكري والتطبيقي للعقيدة الدينية المستندة على (الوعد الإلهي) (التاريخي) لتبرير إنشاء (الدولة اليهودية).

٥- الدعاية الصهيونية دعاية ضخمة منظمة وواسعة جندت العديد من الأدوات واستخدمت العديد من الأساليب التكتيكية حسبما تقتضيه طبيعة وتطور الحرب الصهيونية الموجهة ضد العرب لإحداث إرباك نفسي في الخصم خدمةً للاستراتيجية الصهيونية.

٦-تقوم فلسفة الدعاية الصهيونية على أربعة محاور أساسية، الأول يمثل الأسس الايدلوجية الهادفة إلى فرض عودة الاستعمار الاستيطاني على فكرة وحضارة القرن الحادي والعشرين، أما الثاني ينصرف إلى تحديد نوع الجمهور المستهدف لكسب أكبر قدر ممكن من الأنصار، والمحور الثالث يمثل منطق دعائي مزدوج يركز الأول على (الشرعية الصهيونية باعتباره منطق (إيجابي)، في حين ان المنطق الدعائي الثاني يركز على تشويه الطابع القومي العربي وهو منطق سلبي، وبالنسبة للمحور الرابع ينصرف إلى تحسين صورة اليهودي أمام الرأي العام العالمي من كونها شخصية عدوانية، انعزالية، مادية، إباحية، لا تحترم القيم، مستعدة للخيانة، وتجلب النحس والدمار إلى كونها شخصية (عبقرية)، (عالمية)، (شجاعة) و (محافظة).

٧-تبين أن مفهوم الأمن القومي العربي، مفهوم مجتمعي شمولي، لا يمكن تجزئته إلى أمن وطني أو إقليمي أو دولي تحدده مسارات قومية واستراتيجية ودولية، وان مضامينه تمثل الأساس الاستراتيجي الذي يقوم عليه المضمون القومي للأمن العربي الذي تواجهه تحديات داخلية وخارجية تهدف إلى تطويقه وإنهاكه تمهيداً لاختراقه استراتيجياً.

٨-اهمية العمق الاستراتيجي للأطراف المتحاورة، الكيان الصهيوني خلفه الولايات المتحدة الامريكية والجانب الفلسطيني خلفه عمقه العربي المقسم.

٩-ضعف الاطار القانوني للاتفاقية، أي عدم تسجيلها في المنظمات الدولية وفي مقدمتها محكمة العدل الدولية، الامر الذي جعل الكيان الصهيوني لا يلتزم ببنودها وتجاوزها كثيراً.

١٠-تمسك الجانب الصهيوني في اتفاقيتي أوسلو الأولى والثاني بالقضايا الجوهرية، اذ بالرغم من تغير الوجوه فلم تختلف مواقف رؤساء وزراء الكيان الصهيوني الثلاث.

مصادر البحث وهوامشه

١- محمد وجدي الدباغ، الايدلوجية الصهيونية وإسرائيل، ط ٢، بغداد: مطبعة أسعد، ١٩٨٩.

٢- رجاء غارودي، الأساطير المؤسسة للسياحة الإسرائيلية، تر: دار الغد العربي، القاهرة، ١٩٩٦.

٣- د. حامد ربيع، مقدمة في العلوم السلوكية، ط ٢، دمشق: دار الجليل للطباعة والنشر والخدمات الإعلامية، ١٩٨١.

٤- سعد سلمان المشهداني، الدعاية الصهيونية في العراق، بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة، ٢٠٠١.

٥- جاسم يونس الحريري، سياسة الكيان الصهيوني تجاه مجلس التعاون الخليجي بعد انتهاء الحرب الباردة، اطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠٠٢.

٦- قاسم محمد الشريف، اللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة، دمشق: مجلة معلومات دولية، ع ٥٤، أيلول, ١٩٩٧.

٧- نظيرة محمود خطاب، إسرائيل وسياسة التراتسفير، نشرة : دراسات « إسرائيلية «، مركز دراسات فلسطينية، القسم العبري، جامعة بغداد، ع ١، أيار – حزيران ٢٠٠٢ .

٨- أسامة الغزالي حرب، مستقبل الصراع العربي –الإسرائيلي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧.

٩- أحمد صدقي الدجاني، مستقبل الصراع العربي – الصهيوني وصور التسوية والعوامل الحاكمة لهذه التسوية، مجلة المستقبل العربي، ع ٩١، كانون الثاني ١٩٨٦.

١٠- نظام محمود بركات، الاستيطان الإسرائيلي في فلسطين – بين النظرية والتطبيق، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٨.

١١- ناجي محمد الدوري، التهديدات الأمنية والمستقبلية من منظور إسرائيلي، نشرة : فلسطين، مركز الدراسات الفلسطينية، جامعة بغداد، ع ٣، آذار، ٢٠٠٢.

١٢- ليفارو كاخ، إرهاب إسرائيل المقدس، تر : مصطفى درويش، عمان: منشورات دار الكرمل، ١٩٨٧ .

١٣- صلاح الدين البحيري، وآخرون، المدخل إلى القضية الفلسطينية، ط ٦، عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط، ١٩٩٩.

١٤- عبد الرحمن أبو عرفة، الاستيطان - التطبيق العملي للصهيونية، عمان: دار الجليل، ١٩٨١.

١٥- عطا القيمري، الهجرة اليهودية بين أزمة الفرد وتطور المجتمع، مجلة دراسات فلسطينية، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية, العدد ٧، ١٩٩١.

١٦- عدنان سعد الدين، لماذا نرفض (السلام) مع الصهاينة ؟ نشرة : الفيحاء، مركز دراسات كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ع ٨٧، ٢٠٠١.

١٧- د.احسان هندي، سياسة التهجير والاستيطان في الاراضي المحتلة، دمشق: مجلة معلومات دولية، ع٥٤، ايلول ١٩٩٧.

١٨- سهيل حسين الفتلاوي، الصهيونية حركة استعمارية استيطانية توسعية، بغداد: مكتبة الفكر العربي للنشر والتوزيع، ١٩٩٠.

١٩- احمد سعيد نوفل، مستقبل قضية اللاجئين الفلسطينيين في ظل التسوية، بحث منشور في مجلة العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ع٢٤، ٢٠٠١.

٢٠- صباح محمود، هجرة السوفيت والأمن القومي العربي، مجلة كلية التربية، الجامعة المستنصرية، ع ٢، ١٩٩٠.

٢١- نبيل خليفة، حسابات باراك : (لماذا السلام حاجة إسرائيلية)، مجلة الوسط، لندن، ع ٤١٤، ٢٠٠٠.

٢٢- بنيامين نتنياهو، مكان بين الأمم، تر: محمد عودة الدويري، ط٢، عمان: دار الجليل للنشر، ١٩٩٦.

٢٣- مجلة دراسات فلسطينية، وحدة الدراسات الفلسطينية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ع ٣٧، ١٩٨٠.

٢٤- رعد قاسم العزاوي، السياسة الخارجية الإسرائيلية, دراسة في الثوابت، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ١٩٩٤.

٢٥- أنور سعيد الحيدري، الليكود والتسوية، نشرة : محطات فلسطينية، وحدة الدراسات الفلسطينية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ع ٨، نيسان ٢٠٠١.

٢٦- مجدي حماد، وآخرون، نحو استراتيجية وخطة عمل للصراع العربي – الصهيوني،

بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٠.

٢٧- نشرة فلسطين، مركز الدراسات الفلسطينية، جامعة بغداد، ع ٢، شباط ٢٠٠٢، ص ١٩.

٢٨- د. جميل مصعب، المفاوضات « الإسرائيلية « – السورية بين الدعم الأمريكي والمماطلة الإسرائيلية، نشرة : فلسطين، مركز الدراسات الفلسطينية، جامعة بغداد، ع٣، نيسان ٢٠٠٠.

٢٩- د. محمد نجيب العنبسي، جيوبولتيكية الفكر الصهيوني وانعكاسه على الأمن القومي العربي، بحث منشور في مجلة دراسات الشرق الأوسط، الجامعة المستنصرية، ع ٥، ١٩٩٨.

٣٠- سمر بهلوان ومحمد حبيب صالح، دراسات في تاريخ القضية الفلسطينية، منشورات جامعة دمشق، ٢٠١٦.

٣١- فهد خليل زايد، الحروب والتسويات بين الماضي والحاضر، عمان: دار يافا العملية للنشر، ٢٠١٠.

٣٢- عبدالرحمن التميمي، موقف العراق الرسمي والشعبي من المواجهات العربية الإسرائيلية، بغداد: دار المعتز للنشر والتوزيع، ٢٠١٨.

٣٣- ماجد عزت إسرائيل، ارمن مصر ارمن فلسطين بعيدا عن السياسة، القاهرة: العربي للنشر والتويع، ٢٠١٧.

٣٤- صالح عبد اللهيبي، موقف الولايات المتحدة الامريكية من ازمة اللاجئين ١٩٤٨ – ١٩٦٧، عمان: دار غيداء للنشر والتوزيع، ٢٠١٢.

٣٥- توفيق احمد الخليل، تاريخ القدس من ١٩٤٧ الى ١٩٦٧، عمان: دار الفلاح للنشر والتوزيع، ٢٠١٦.

٣٦- عبدالله محمود عياش، جيش التحرير الفلسطيني وقوات التحرير الشعبية ودورهما في مقاومة الاحتلال الإسرائيلي، بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، ٢٠١٤.

٣٧- عبدالاله بلقريز، واحد وعشرون عاماً على هزيمة حزيران، مجلة المستقبل العربي، بيروت، عدد ١١٢، ١٩٨٨.

٣٨- تيسير جبارة، تاريخ فلسطين، القاهرة: دار الشروق للنشر والتوزيع، ١٩٨٨.

٣٩- محسن محمد صالح، القضية الفلسطينية خلفياتها التاريخية وتطوراتها المعاصرة، بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، ٢٠١٢.

٤٠- محمد بوبوش، مشروع بناء الدولة الفلسطينية، عمان: أمواج للنشر والتوزيع، ٢٠١٥.

٤١- عمر شلايل، فلسطين في صراع الشرق الأوسط، القدس: دار الجندي للنشر والتوزيع، ٢٠١٣.

٤٢- البيل فرحات، مصر في ظل السادات ١٩٧٠- ١٩٧٧، بيروت: دار الفارابي، ١٩٧٨.

٤٣- سالم حسين عمر البرناوي، القضية الفلسطينية دراسة سياسية وثائقية، منشورات بنغازي: جامعة قار يونس، ١٩٩٩.

٤٤- إبراهيم ابراش، المشروع الوطني الفلسطيني من استراتيجية التحرير الى متاهات الانقسام، القدس: دار الجندي للنشر والتوزيع، ٢٠١٢.

٤٥- سعيد الصباغ، العلاقات المصرية الإيرانية بين الوصال والقطيعة ١٩٧٠- ١٩٨١، القاهرة: دار الشروق ،٢٠١٤.

٤٦- محمد مرشدي بركات، السادات سيرة ومسيرة، القاهرة: دار المعارف، ٢٠١٣.

٤٧- سمر بهلوان ومحمد حبيب صالح، المصدر السابق.

٤٨- خديجة الغربي وهبة عثماني، اتفاقية كامب ديفيد ١٩٧٨ وأثرها على الصراع العربي الإسرائيلي، رسالة ماجستير، كلية العلوم الإنسانية، جامعة محمد بوضياف، الجزائر، ٢٠١٧.

٤٩- اربيل شارون وانطوان عبيد، مذكرات اريل شارون، عمان: دار الجليل للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٩٢.

٥٠- سمر بهلوان وحمد حبيب صالح، المصدر السابق.

٥١- رياض محمود، البحث عن السلام والصراع في الشرق الأوسط ١٩٤٨- ١٩٧٨،ط٢، القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٨٥.

٥٢- محمد علي الفرا، السلام الخادع من مؤتمر مدريد الى انتفاضة الأقصى ١٩٩١- ٢٠٠٠، عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، ٢٠٠١.

٥٣- حسين إبراهيم العطار، مصر والقضية الفلسطينية في كامب ديفيد –الحكم الذاتي في الضفة والقطاع، القاهرة: دار الاتحاد، ٢٠٠٥.